مُقَدِّمَة

الحمد لله العزيز الملك الجليل ، الذي أرسل محمداً صلى الله عليه وآله وسلم بواضح الدليل، وسواء السبيل، وأذل لوطأته أهل الشرك والأباطيل، وبعثه من خير القرون في أشرف جيل، وأعزِّ قبيل، ونوّه بقدره وقدرهم في آي كثيرة من التنزيل، وذلك مثلهم في التوراة، ومثلهم في الإنجيل، وأصلي وأسلم على من هو كل الكمال، وجل الجلال، وجملة الجمال بالإجمال والتفصيل، وعلى آله وصحبه وحزبه أهل الآثار ما ناح هديل، ورسا حراء وطفيل.

وبعد:

فقد طالما خطر في الخاطر الكليل، والطبع العليل، أن أعلق شرحاً على كتاب جليل من كتب الأحاديث الأحمدية، وصحيفة من صحف السنن المحمدية، وكان كتاب **«الجامع الصحيح»** للبخاري قد حاز قصب السبق في مضمار الاعتبار، وأظهر من صحيح الحديث وفقهه مالم يُسبق إليه، ولا عرَّج أحد عليه من الأئمة الكبار، ولذا تراه رجح على غيره من الكتب بعد كتاب الله، وأفصحت بالثناء عليه ألسن

العلماء الأعلام على بصيرة منهم وانتباه، لكني أجدني أُحجم عن سرى هذا المسرى، وأُبصرني أقدم رجلاً وأؤخر أخرى؛ لصغري في نفسي عن بلوغ ذروة هذه الأمنية، وقصوري عن سلوك جادة تلك الرتبة العلية؛ إذ أنا بمعزل عن هذا المنزل، لا سيما وقد أغنى الحافظ الإمام الحجة هادي الناس إلى المحجة أبو الفضل شهابُ الدين أحمدُ ابنُ علي بن حجرٍ الكنانيُّ المصري العسقلاني ـ قدس الله روحه، وجعل في الفردوس غَبوقه وصَبوحه ـ عصابةَ المسلمين عن قضاء هذا الدين الثقيل، وأتى بما لم يأت به أحد من الأئمة المتقنين، فشفى العليل، وسقى الغليل بماء السلسبيل، ومن ثم حين قيل للقاضي المجتهد المطلق العلامة الرباني شيخِنا محمدِ بن علي بن محمد الشوكاني اليماني: تؤلف كثيراً في السنة المطهرة، ولا تؤلف شرحاً لـ: «صحيح البخاري»؟ أجاب بقوله: لا هجرةَ بعد الفتح.

وإذا كان هـذا جواب من برع الأمجـاد، وبلغ رتبـة الاجتهاد، فكيف بمثلي قاصرِ الباع، نـزرِ الاستعداد؟! على أن كل من تصـدى لشرح «الجامع الصحيح» للبخاري صار عيالاً على «فتح الباري»، واقتعد صهوته، وافترع ذروته، وتبوأ خِلالَه، وتفيأ ظلاله.

ولم أزل على ذلك برهة من الزمان، حتى درج زمن الشباب، واشتعل الرأس مني شيباً وبان، فوقفت في أثناء تصفح الصحف على كتاب **«التجريـد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح»** للشيخ الرئيس المحـدث شهـاب الدين أبي العباس أحمـد بن أحمـد بن زين الدين

عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر الشرجي الزبيدي الحنفي، المتوفى سنة ثلاث وتسعين وثمان مئة، وكان مدرساً بمدينة تعز، وزبيد؛ كأبيه وجده، وفرغ من تأليفه في شعبان سنة تسع وثمانين وثمان مئة ـ رحمه الله تعالى ـ، وقد وجدته متناً جيداً انفرد فيه بتجريد زوائده تجريداً سديداً، استوعب فيه مرفوعات فوائده، حتى جزم الراوون بعذوبة موارده، وقطع المبرزون بصحة مطالبه، وقبول مقاصده؛ كما سيأتي بيان ذلك في ديباجة كتابه.

هذا، ولم أقف على شرح له يفيد القاري، ويرشد طالب العلم النبوي إلى سلوك هذه المجاري، إلا ما يذكر من شرحَي الشيخ الشرقاوي، والشيخ الغزي على هذا المتن، لكن لم يتيسر لي شيء منهما إلى الآن، إلا ما أثبت منهما منتخباً على حاشية التجريد بالتجريد والنقصان، فانتدبت لشرحه قائلاً: فإن لم يكن وابِلٌ فطَلّ، وأتيت بما عَزَّ عند أولي العلم وجَلّ، كاشفاً أدلته لطالبيه، رافعاً للنقاب عن محيا معانيه، موضحاً مشكله، فاتحاً مقفله، مقيداً مهمله.

وشمرت ذيلَ العزم عن ساق الحزم في إبداء هذا المقصود المحمود، وطمعت أن يكون أُتيح لي[1] أني من خدم السنة المطهرة معدود، فأتيت بيوته من أبوابها، وقمت خطيباً بين محرابها، مستمداً من كلام أئمة هذا الشان، ومتمسكاً بأذيال فرسان هذا الميدان، محرراً لأقاويله، معرباً عن مجملاته وتفاصيله، وقد سلكت في هذا الشرح

(١) أتيح له الشيء؛ أي: قدر أو هيئ، كذا في «تاج العروس».

طريق الإنصاف، وتجنبت مسلك الاعتساف عند تزاحم الاختلاف، فدونك شرحاً يشرح الصدور، ويمشي على سنن الدليل، وإن خالف الجمهور، أضاءت بهجته، فاختفت منه كواكب الدراري، كيف لا وقد فاض عليه الأنوار من «فتح الباري»، وأشرق عليه من هذا الجامع المبارك نوره اللامع، وصدع خطيبه بحججه القاطعة القلوبَ والمسامع:

ولـلأرض مـن كـأس الكـرام نـصيب

والله أسأل أن ينفعني به، ومن رام الانتفاع من إخواني، وأن يجعله من الأعمال التي لا ينقطع عني نفعها بعد أن أُدرج في أكفاني، وأن يتوجني في الدنيا بتاج القبول والإقبال، ويجيزني بجائزة الرضا في الحال والمآل.

وسميته:

عون الباري
بحل أدلة البخاري

واسمه هذا يُظهر منه عامَ التأليف، ويهدي طالبه إلى محاسن هذا المؤلف اللطيف، وبالله أقول، وبه أجول وأصول.

❐ ❐ ❐